مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/65

رت م د: 1112-685x
رت م د إ: 2588-2236

المجلد: 15 / العدد: 03 / ديسمبر 2022
ص ص: 113 ـ 132

دور المنظمات البيئية غير الحكومية في تفعيل الأمن البيئي ـ الجزائر نموذجا ـ

The role of non-governmental environmental organizations in activating environmental security - Algeria as a model -

مليكة قادري*
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
تبسة / الجزائر
Malika.kadri @univ-tebessa.dz

تاريخ الارسال: 2022/02/08 تاريخ القبول: 2022/12/30 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص:

عرف المجتمع الدولي في العقود الأخيرة من القرن المنصرم تغيرات كبيرة على مستوى العلاقة التفاعلية بين أطرافه، وكذا قيمة الأدوار التي تقوم بها هذه الأطراف. وقد توسعت هذه الأخيرة لتشمل المنظمات غير الحكومية، والتي لم يعترف لها بعد بالشخصية القانونية من طرف الفقه الدولي الحديث. ولكن إدراكا منها أن هذا الاعتراف ينتزع بمدى فاعليتها في أداء أدوار مهمة وجديدة على الساحة الدولية، عملت على الاهتمام بالمواضيع المؤثرة في المجتمع الدولي، وأهمها قضايا البيئة التي تتصدر النقاشات الأكاديمية والأجندات السياسية لما لها تأثير على الأمن الإنساني بشكل عام. من هنا جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية خاصة البيئية منها في إرساء الأمن البيئي في الجزائر كنموذج.

الكلمات المفتاحية: المنظمات غير الحكومية، البيئة، الأمن البيئي، الجزائر.

Abstract:

In the last decades of the last century, the international community witnessed great changes at the level of the interactive relationship between its parties, as well as the value of the roles played by these parties. The latter

* المؤلف المرسل.

expanded to include non-governmental organizations, which have not yet recognized the legal personality by modern international jurisprudence. But realizing that this recognition elicits the extent of its effectiveness in performing important and new roles on the international scene, it worked to pay attention to issues affecting the international community, the most important of which are environmental issues that are at the fore in academic discussions and political agendas, because of their impact on human security in general. From here came this research paper to shed light on the role played by NGOs especially environmental ones in establishing environmental security in Algeria as a model.
Keywords: Nongovernmental organizations, Environment, Environmental security, Algeria.

مقدمـة:

لقد أسهم النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي والتطورات غير المنضبطة المصاحبة له في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي، التصحر، الضغوطات الإنسانية على البيئة... وما نتج عنها من فقر، بطالة... تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث. وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولمة والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الإضرار بالبيئة، ومما لا شك فيه أن جل هذه المشكلات ناتج عن سوء تسيير الإنسان للبيئة، بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية، ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالا جهويا ودوليا.

خلال العقود الثلاثة الماضية شهد العالم إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحداثي لم يعد فعالا، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل: فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، والفيضانات المدمـرة الناتجـة عن ارتفـاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاذ الموارد غير المتجددة، لذلك أدرك المجتمع الدولي مدى الحاجة إلى مزيج من الجهود السياسية والعلمية لحل هذه المشاكل البيئية.

لقد عرفت المنظمات البيئية غير الحكومية اهتماما متزايدا وطنيا ودوليا نظرا للنتائج المثمرة التي حققتها في مجالها والدور الفعال الذي تلعبه على المسرح العالمي، حيث أصبحت تلعب أدوارا بارزة على صعيد الرأي العام الوطني والعالمي من خلال الجهد الذي تبذله لتغيير نظرة الإنسان وتعامله مع البيئة، وكذا التأثير على المنظمات الرسمية ودوائر اتخاذ القرار في معظم دول العالم. فقد تصدت المنظمات البيئية غير الحكومية للقضايا التي تهم البشرية

جمعاء في علاقاتها بالتكنولوجيا المتطورة والطاقات المتجددة، وما نتج عنها من: الكوارث النفطية والنووية والإشعاعية، وتلوث واستغلال أعالي وأعماق البحار، واستنزاف طبقة الأوزون...وغير ذلك من المخاطر البيئية، كما تعاظم تأثير المنظمات البيئية غير الحكومية في صياغة السياسة العامة العالمية وبرز دورها الفاعل في قضايا حماية البيئة والسعي لتحقيق الأمن البيئي العالمي، لذلك فإن الإشكالية التي تحاول الدراسة معالجتها تتمثل فيما يلي:

إلى أي مدى ساهمت المنظمات البيئية غير الحكومية في إرساء الأمن البيئي الجزائر نموذجا؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنعتمد على المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للمنظمات البيئية غير الحكومية والأمن البيئي.
- إسهامات المنظمات البيئية غير الحكومية في إرساء الأمن البيئي.
- المنظمات البيئية غير الحكومية في الجزائر.

أولا/ الإطار المفاهيمي للمنظمات البيئية غير الحكومية والأمن البيئي:

1/ مفهوم المنظمات البيئية غير الحكومية:

يعتبر مفهوم المنظمات غير الحكومية من المفاهيم التي تعددت وتنوعت لعدم وجود اتفاق أو إجماع علمي حولها، وقد برزت هذه الأخيرة وتطورت عبر عدة مراحل ومحطات تاريخية، ناهيك عن تمتعها بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن باقي الفواعل الأخرى، ومع ذلك يمكن تعريفها حسب ما جاء به الأستاذ مارسيل ميرل بأنها: «كل جمعية أو تجمع أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف الخواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح والكسب.»[1]

أما اتحاد الجمعيات الدولية فيعرفها بأنها: «جمعية مكونة من ممثلين منتمين لدول مختلفة، وهي دولية من خلال أعمالها، بنية إدارتها ومصدر تمويلها، هدفها ليس الربح وتستفيد من مرتبة استشارية لدى المنظمات الحكومية».[2]

ونظرا للتأثير الفعال للمنظمات غير الحكومية في المجتمع الدولي حظيت هذه الأخيرة باهتمام متزايد ليس فقط بسبب إنجازاتها، ولكن بسبب طبيعة القضايا التي تهتم بها. وفي مقدمتها مشاكل البيئة التي لم تعد شأنا وطنيا وإنما أصبحت قضية دولية تستلزم تظافر جهود كل الدول وكل المنظمات سوءا الحكومية وغير الحكومية من أجل الحفاظ عليها، من

هنا ظهرت المنظمات البيئية غير الحكومية والتي أصبحت تقع في مركز اهتمام السياسة العالمية ويمكن تعريفها بأنها: «منظمات جاءت لمعالجة مصادر التلوث وتخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان، بالإضافة إلى استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية البيئية والمحلية والدولية، وكذا مواجهة التهديدات البيئية الماثلة والمستقبلية.»[3]

فهي إذن منظمات غير حكومية تسعى لتقليل التأثيرات السلبية سواء من البيئة الطبيعية أو التجمعات السكانية، عن طريق إجراءات فعالة لمنع انتشار مشكلة التلوث البيئي من بيئة إلى أخرى.

وقد ظهر هذا النوع من المنظمات غير الحكومية في أواخر القرن 19مثل الاتحاد الدولي لمنظمات البحث في علم الغابات سنة 1891، والأصدقاء الدوليين للطبيعة سنة 1895، وقد تزايد عددها في القرن الماضي بشكل ملفت للانتباه، حيث تزايد عددها بنحو 90% من 1953 إلى 1990 كما حدثت زيادة كبيرة في عدد وعضوية المنظمات البيئية غير الحكومية في معظم دول العالم.[4]

في بداية الثمانينات انصب اهتمام هذه المنظمات على المؤسسات الاقتصادية والدولية باعتبارها المتسبب الرئيس في التدهور البيئي العالمي، وقد انصبت مجهودات هذه المنظمات نحو إصلاح ممارسات الإقراض متعدد الأطراف لبنوك التنمية مثل البنك الدولي، وبعد قضية الحوت الكبير عبر العالم.*The campaign to Dave the reatwhales of the world* بدأت المنظمات البيئية بالدعوة إلى الحماية البيئية في إطار مؤسسات التجارة الدولية كمنظمة التجارة العالمية.[5]

تصنيف المنظمات البيئية غير الحكومية: يصنف هذا النوع من المنظمات غير الحكومية حسب*M. Betsilhmrichele*إلى خمسة أنواع هي:[6]

أ/ **المنظمات غير الحكومية ذات الشرعية القوية**: وهي منظمات اكتسبت شرعية قوية بسبب اهتمامها القديم والمتواصل بمشاكل البيئة ونظرا لكثرة فروعها عبر العالم كمنظمة السلام الأخضر.

ب/ **المنظمات غير الحكومية شبه الرسمية**: تتميز بمخططات نشاط مدروسة وبمساندة مؤسسات دولية كوكالات الأمم المتحدة والبنك العالمي، مما أكسبها مكانة مرموقة مثال ذلك الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (UICN).

ج/ **المنظمات غير الحكومية المحلية:** هي مجموعة قاعدية غير مهتمة بالمناسبات والملتقيات الرسمية، تركز فقط على مشاكلها المحلية دون المشاكل العالمية.

د/ **المنظمات غير الحكومية التنسيقية:** تعمل ضمن شبكات دولية لتمرير وتوسيع انتشار المعلومات أثناء المؤتمرات من أجل خلق إطار جديد بإمكانه متابعة المشاكل البيئية بعد أي مؤتمر.

ه/ **المنظمات غير الحكومية المهتمة أكثر بالتنمية:** تركز على المستويات الأخلاقية والسياسية منه في المجالات العلمية.

2/ مفهوم الأمن البيئي:

ارتبطت النقاشات الأكاديمية في حقل الدراسات الأمنية حول قضايا البيئة بالمراحل الجديدة للتحول في مفهوم الأمن، وقد تم طرح مفهوم الأمن البيئي حتى يتلاءم مع طرح توسيع مفهوم الأمن من جهة وتعميقه من جهة أخرى، وهذه الكوارث البيئية من الممكن أن تكون كوارث طبيعية أو كوارث بيئية من صنع الإنسان، وتقدم مشاكل البيئة كخطر مستقبلي يهدد الكرة الأرضية بأكملها.

يجمع مفهوم الأمن البيئي بين مفهوم الأمن ومفهوم البيئة فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة للمجتمعات البشرية، وتأثيرها سلبيا على البيئة هذا من جهة، ومن جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة. لذلك سوف نقوم بضبط مفهوم الأمن البيئي من خلال المفهومين:

أ/ تعريف الأمن:

يعد مصطلح الأمن من المصطلحات كثيرة التداول في حقل العلوم السياسية كما أنه دائم الحضور في الاهتمامات اليومية والعامة لكافة الأفراد، فهو يشمل كل جوانب الحياة الإنسانية، فسعي الإنسان الدائم وراء الأمن هو الذي أدى إلى تكوين التجمعات البشرية، ومع ذلك فمصطلح الأمن من المصطلحات السياسية الحديثة نسبيا التي لم يكتمل نمو مفاهيمها وتأكيد عناصره وإثبات قوانينه إلا أن هناك مجموعة من الباحثين الذين حاولوا حصر مفهوم الأمن كتعريف *WalterLipman* الذي جاء فيه: «تعد الأمة آمنة إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وفي نفس الوقت تكون قادرة على حماية مصالحها الحيوية باللجوء إلى الحرب إذا ظهر في وجهها أي تحدي».[7]

أما بطرس غالي فيعرفه بقوله: «الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي، فالأمن مرتبط بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالاستقرار الخارجي».[8]

ب/ تعريف البيئة:

تعد البيئة بشقيها الطبيعي والمشيد كل متكامل يؤثر ويتأثر داخل إطار واحد هو الكرة الأرضية، ويعتبر الإنسان واحد من المؤثرات والمتأثرات بهذا الكل، فالبيئة تعرف من منطلق العناصر المكونة لها سواء الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذلك الأماكن والمعالم الطبيعية، وعليه يعرفها ارنست هيجل بأنها: «العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ، الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء».[9] كما يعرف ألان بومبار علم البيئة " بأنه دراسة توازن بين جميع أنواع الكائنات الحية , حيث ترى الأمم المتحدة للبيئة البشرية بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى".[10]

وعليه فالبيئة مصطلح يرتبط مدلوله بنمط العلاقة بينه وبين مستخدمه فنقول البيئة الصحية، البيئة الصناعية، البيئة الزراعية، البيئة الثقافية...الخ، فهو مصطلح يشير إلى الطبيعة بكل مكوناتها من الإنسان، الكائنات الحيوانية والنباتية أي كل ما يحيط بنا في الطبيعة مما نراه من حولها وما يقع في المجال الحيوي للأرض من هواء وماء وتراب وكائنات حية ضف عليها كل ما أنشأه وأقامه الإنسان.

ج/ تعريف الأمن البيئي:

منذ أواخر السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم كان هناك خطاب مستمر فيما يتعلق بالعلاقة بين البيئة والموارد والأمن والصراعات وصنع السلام، هذه العلاقات أصبحت تدريجيا أكثر قبولا في الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لكنها قوبلت بنوع من التحفظ من قبل صانعي القرار ومع بداية التسعينات بدأت القضايا البيئية تجد مكانا لها في ساحة صنع السياسة الخارجية والأمنية ليستحدث مفهوم الأمن البيئي، الذي يعرفه **توماس**

هومر بأنه: «قدرة الاعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية، فهو حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص، الناجم عن المخاطر والملوثات والجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية أو الإخلال بالتوازن البيئي».[11]

أما قاموس الحكم الراشد البيئي العالمي فيعرفه بأنه: «قضية معقدة تحتوي داخلها جهود مجتمعية لحماية وصحة إنتاجية النظم الايكولوجية لجعل مستقبل تلك المجتمعات آمنا ومن أجل ضمان استقرارهم من حيث السلع والخدمات المقدمة».[12]

وعليه فالأمن البيئي هو جملة من السلوكيات الإيجابية التي لا تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة يمكن أن تتسبب في تلوثها أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها، مما يؤدي إلى اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي. وبالتالي تهديد الأمن البيئي في أحد أو كل الأماكن أو انعكاسه السلبي عليها، أي أن الأمن البيئي يرتبط بالزمان والمكان ويشمل مساحات مختلفة محلية وإقليمية وعالمية.

د/ مجالات الأمن البيئي:

يرى الباحث جون بارنيت أنه يوجد ضمن جدول أعمال الأمن البيئي سبع مجالات هي:[13]

أولا: جهود لإعادة تعريف الأمن.

ثانيا: البحث عن العوامل البيئية التي تؤدي إلى الصراعات العنيفة.

ثالثا: الأمن البيئي للدولة.

رابعا: العلاقة بين القوات المسلحة والبيئة.

خامسا: الأمن الأيكولوجي.

سادسا: الأمن البيئي للأفراد.

سابعا: مسألة الأمنة.

ثانيا/ إسهامات المنظمات البيئية غير الحكومية في إرساء الأمن البيئي:

في ظل غياب سلطة مركزية تؤكد على ضرورة مساهمة الدول في صنع المعاهدات البيئية والسهر على تنفيذها، بات أمر الحفاظ على البيئة مسؤولية أخلاقية تقع بالدرجة الأولى على عاتق المنظمات غير الحكومية، وخاصة البيئية منها، فما وصلت إليه البيئة اليوم من تدهور يضر بالأجيال الحالية والأجيال المستقبلية أيضا، كان دافعا للمنظمات البيئية غير الحكومية للاعتماد على آليات وميكانيزمات من أجل حماية البيئة من جهة،

والوصول إلى الأمن البيئي العالمي من جهة أخرى. وقد ركزت سياسات المنظمات البيئية غير الحكومية في ذلك على أساس:

1/ نشر الوعي البيئي:

بمعنى تحسيس الأفراد بأهمية المحافظة على البيئة وموروثاتها وعقلنة التعامل مع الطبيعة، بواسطة تفعيل دور المؤسسات التربوية والجمعيات البيئية من خلال الملتقيات والمعارض وحملات التحسيس من جهة، والمساهمة في التربية البيئية والتي يقصد بها إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم من جهة أخرى وهو ما يلاحظ على معظم المناهج التربوية والتعليمية في كل الأطوار التعليمية وحتى رياض الأطفال، كما تسعى هذه المنظمات بغية تحقيق أهدافها وتوصيل رسالتها إلى البرامج الإعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمكتوبة التي تتناول مواضيع بيئية، كما تعمل على تقديم محاضرات، ومعارض لنشر الثقافة البيئية دون أن ننسى دورها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يعتبر نشر التربية والوعي البيئي من المواضيع التي أقرها مؤتمر ستوكهولم عام 1972، كما أقرها ميثاق بلغراد الذي تمخض عن الندوة الدولية التي عقدت في بلغراد في أكتوبر 1975، وكذا الندوة العربية للتربية البيئية بالكويت في نوفمبر 1976، والمؤتمر الدولي المنعقد في تبليس السوفياتية في أكتوبر 1977.[14]

2/ تحفيز العمل التطوعي في المجال البيئي:

تعمل المنظمات البيئية غير الحكومية على تفعيل العمل التطوعي والذي يشمل إزالة النفايات، عمليات التشجير، الحفاظ على المساحات الخضراء أو تقنية المسطحات المائية، الحفاظ على التربة ومكوناتها. باختصار كل ما من شأنه التقليل من مشاكل البيئة.

وقد شهدت قمة الأرض "ريو 20+"إطلاق عدد من الشراكات والتعهدات على مستوى واسع، حيث تعهدت المنظمة التطوعية "البيئة مباشر *Environnement Online*" المعنية بتشجيع الأطفال على زراعة الأشجار والنباتات، وهذه المنظمة ناشطة في حوالي 7000مدرسة تتوزع على 150دولة، كما قامت جمعية البيئة بقليبية بتونس عام 2002يفرز النفايات المنزلية من المصدر بحي الرياض، ونظرا للنجاح الذي تحقق فقد ساعدتها الوكالة الوطنية لحماية المحيط وبلدية القليبية لتطبيق برنامج الفرز على مدار السنة عام 2004.[15]

3/ التأثير في سياسات التنمية:

نظرا للعلاقات الوثيقة بين البيئة والتنمية تسعى المنظمات البيئية غير الحكومية إلى دفع المسؤولين عالميا لمحاولة إدماج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي العالمي، خاصة وأن المخاطر البيئية المتزايدة التي تواجهها الدول جعلت من موضوع البيئة ملازم للتنمية. هذه الأخيرة التي تعد إحدى مسببات استنفاذ موارد البيئة والضرر بها وهو ما أشار إليه جون منوك: «إن الشواغل البيئية انتقلت من الهامش إلى قلب الجهود البشرية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ مطلع تسعينات القرن الماضي شددت الأسرة الدولية مرارا وتكرارا على أن التنمية يجب أن تكون مستدامة، ويجب أن تحمي البيئة التي يتوقف عليها بقاء أجيال المستقبل».[16]

4/ المساهمة في تطوير القانون الدولي البيئي:

تقوم المنظمات البيئية غير الحكومية بنشاطات دولية متنوعة تؤثر إلى حد كبير في اتخاذ القرار السياسي في الدول، إلى الحد الذي يمكنها من مراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها الدولية وفقا للاتفاقيات الدولية في نطاق عملها على تطوير القانون الدولي البيئي في حالتي السلم والحرب، هذه الأخيرة التي تعتبر هادم أساسي للبيئة.

ومما يبين الدور الفعال الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون البيئي، تنويه الأمم المتحدة بذلك في معظم تقاريرها لاسيما القرار 8115، إذ نص على أنه: «بهذه الوسائل أكدت المنظمات الدولية غير الحكومية داخل وخارج إطار برنامج الأمم المتحدة على أهمية القانون الدولي البيئي للحد من الآثار الضارة على البيئة البشرية، وتسهيل مهمة الدول الأعضاء في المنظمات لإعداد تشريعات وتدابير وطنية أو إقليمية لحماية البيئة البشرية».[17]

كما استعملت المنظمات البيئية غير الحكومية الإعلام البيئي لتأليب الرأي العام كوسيلة ضغط على صانعي القرار في معظم دول العالم، من أجل إجبار المشرع على وضع قوانين ومراسيم لحماية البيئة من شأنها فرض عقوبات على كل من يخرج عليها.[18]

وعليه يمكن القول أن آليات المنظمات البيئية غير الحكومية في حماية البيئة وتحقيق الأمن البيئي، في صميم حل مشاكل البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، غير أن ذلك لا يتحقق

إلا بتكاثف كل الجهود سواء الرسمية أو غير الرسمية من جهة وإعطاء متنفس ومجال واسع لهذه المنظمات للعمل أكثر.

ثالثا: المنظمات البيئية غير الحكومية في الجزائر:

بالرغم من المجهودات التي تلعبها الهيئات المركزية والمحلية الجزائرية بغية حماية البيئة، إلا أن مسألة البيئة ومشاكلها مسألة جماعية، تقتضي تكاثف الجهود لحلها، من هنا رأى المشرع الجزائري ضرورة إسهام الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في قانون البيئة الجزائري، وقبل التطرق لدور هذا الفاعل في العملية البيئية يجدر بنا الوقوف قبل على:

1/ واقع الأمن البيئي في الجزائر:

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا هاما في حوض البحر الأبيض المتوسط فهي بوابة قارة افريقيا، حيث تقدر مساحتها بحوالي 2.381.741 كلم^2، وهي بذلك تحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث المساحة والمرتبة الأولى إفريقيا،[19] وبالرغم من كونها من أكبر بلدان القارة الإفريقية غير أن مواردها الطبيعية لا تناسب ما يمكن انتظاره، من مثل هذه المساحة لأنها محدودة وهشة بالظروف المناخية وسوء التوزيع على الإقليم مما يعرض أثمن مواردها لأخطار محققة من، خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع حيث ارتفع من 40% سنة 1977 إلى 60 % سنة 1987، إلى 80% سنة 2015 حيث تضاعف عدد السكان بثلاث مرات.[20]

وتشكل الصحراء حوالي 87 %من المساحة الكلية، وتتميز هذه المناطق بارتفاع درجة الحرارة وهبوب العواصف الرملية والجفاف طوال أيام السنة، 09 % أراضي سهبية، عادة ما تكون ذات غطاء نباتي ضعيف، ومناخ شبه جاف، بسبب التصحر الذي يعتبر من المشاكل التي يعاني منها المجال السهبي الجزائري،[21] إذ أن حوالي 44% من الأراضي المزروعة مهددة بالتصحر الأمر الذي يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي، والرعوي والغابي، ومن ثمة الاقتصاد الوطني، حيث تخسر الجزائر سنويا حوالي 07 آلاف هكتار سنويا بسبب التصحر ويتوقع تضاعف هذه المعدلات إلى ثلاث مرات، مما يتطلب تدخل عاجل من المسؤولين أما الجزء المتبقي فهو القسم الغني بالثروات البيولوجية والأراضي الخصبة ولا يتعدى نسبة 04% ، كما يواجه الوسط الطبيعي في الجزائر ثلاث ضغوطات. تتمثل بالأساس، في هشاشة التربة، وعدم انتظام دورات التساقط، واتساع المدى بين درجات الحرارة، وكذلك الضعف الإيكولوجي الذي تسبب فيه الإنسان عبر الأزمنة المختلفة[22].

عرفت البيئة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية تدهورا واسع النطاق بفعل سياسة الأرض المحروقة، ونهب الثروات الباطنية. وبعد الاستقلال مباشرة انتهجت الجزائر سياسة تنموية مست أغلب القطاعات، منها الثورة الزراعية ومشاريع بناء المناطق الصناعية والبنيات التحتية وغيرها، لما تقتضيه المخططات التنموية، وهو ما أثر على البيئة بطبيعة الحال.

لقد اشتد التدهور البيئي مع دخول الجزائر نظام السوق، وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب والخواص، حيث ظهرت آلاف الوحدات الإنتاجية في مختلف القطاعات الصناعية والفلاحية والتجارية عبر كامل التراب الوطني، حيث ساهمت بنصيب كبير في تفاقم مشكلات التلوث الصناعي. فالجزائر تعاني من كل أشكال التلوث البيئي، فبالنسبة لتلوث الهواء والذي يرجع بالأساس لحركة المرور، مصادر منزلية، تدفقات صناعية ناتجة عن الوحدات الإنتاجية أو احتراق النفايات الصلبة، مما يتسبب سنويا في 353000 حالة التهاب شعبي، و544000 نزلة ربو، وقد بلغت الكلفة البيئية حوالي 0.9%من الناتج المحلي الإجمالي الوطني،[23] من جهة أخرى نجد تلوث المياه بسبب صب مياه الصرف الصحي والمياه القذرة مباشرة في المسطحات المائية من أودية وبحار، مما شكل عاملا خطيرا من عوامل التلوث الكيميائي والجرثومي. مما جعل الجزائر واحدة من الدول التي تقع تحت حد الندرة في وفرة المياه الصالحة للشرب والمحددة دوليا بـ 1000م^3 سنويا لكل ساكن. ونسبة التسربات في القنوات بلغت 50% ، أما نسبة تنقية المياه القذرة فهي تقريبا معدومة، وقد انخفضت سنة 2020إلى261 م^3 سنويا لكل ساكن[24]. وبالإضافة إلى الأسباب المناخية المسببة لهذه الندرة يبقى الاستعمال غير العقلاني للماء وتبذيره من أهم العوامل الأساسية لذلك .

كما تشكل النفايات مصدرا هاما لتلوث البيئة بالجزائر خاصة منها المنزلية، فالجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5كغ من النفايات الحضرية وتبلغ 1.2كغ في المدن الكبرى،[25] كما أن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كانعدام الفرز في عين مصدرها، انعدام الرقابة على المزابل، نقص الإعلام التحسيسي للمواطن.

رغم السياسة البيئية التي تتبعها الجزائر للتقليل من حدة الوضع البيئي المتأزم الذي تعانيه ورغم وجود تشريعات في إطار قانون البيئة تسعى لحل المشكل، إلا أن التحديات التي تواجهها الجزائر تحول دون ذلك، خاصة منها غياب الإرادة السياسية وقلة الثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة، ولعله الوتر الذي عزفت عليه المنظمات البيئية غير الحكومية في الجزائر.

2/ جهود المنظمات البيئية غير الحكومية لتحقيق الأمن البيئي في الجزائر:

انتهجت الجزائر سياسة الحفاظ على البيئة عن طريق تفعيل دور المنظمات البيئية غير الحكومية في نشر الوعي البيئي، ولقد كان للحكومة برنامج لعام 2000 سياسة ورسم إستراتيجية للمحافظة على البيئة وكذلك الرفع من الكفاءات البيئية للمؤسسات وتعبئة التعاون الدولي في إطار حماية البيئة ، وقد عرف التطور العددي لهذه المنظمات في الجزائر فترتين : [26] *الأولى من 1990-1995 اعتمد 595 جمعية وطنية أسست 288 جمعية في سنيتين الأوليتين نستطيع أن نفسر ذلك بالفراغ الذي كان موجود في ساحات نشاط الجمعيات من جهة وكذا رغبة المواطنين بعد أحداث أكتوبر 1988 وذلك لحل العديد من المشاكل المتواجدة آن ذاك وعلى رأسها المشاكل البيئية.

الثانية من 1995-2001 كان في هذه الفترة عدد الجمعيات عدد ضئيل جدا وهذا بسبب العوائق البيروقراطية التي وضعتها السلطات العمومية أمام تأسيس الجمعيات ولقد اهتم في هذه الفترة بالعمل التطوعي في عملية التنمية لحل المشكلات التي يتعرض لها المجتمع.

تسعى منظمات البيئة وكذا الجمعيات لإبداء الرأي والمشاركة في عمل الهيئات العمومية وفق ما ينص عليه التشريع الجزائري في المادة 35 من قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.[27] وقد وضح عمل هذه المؤسسات بما يلي:[28]

- تعميم الثقافة البيئية وزرعها على مختلف الفئات الاجتماعية لكسبهم سلوك ووعي بيئي
- المساهمة في ضمان صحة المواطن في المحيط الذي يعيش من خلال الدور الذي يقوم بيه من خلال حملات التوعية.
- ترسيخ فكرة ومبدأ المواطنة البيئية عن طريق ترشيد سلوك المواطن للحفاظ على المصادر البيئية.
- تنمية الوعي البيئي لدى المواطن من خلال مساعدة الجمعيات البيئية.
- خلق أنماط جديدة في اتجاه البيئة لدى الأفراد والمجتمع الجزائري ككل.
- نشر الثقافات البيئية من خلال عقد المؤتمرات والندوات ومناقشة مواضيع التي تهدد البيئة مثل التصحر والتلوث والانبعاث الغازي.
- توعية العمال من المخاطر البيئية أثناء العمل مثل الأمراض المهنية منها الربو والحساسية والأمراض الناجمة على التلوث الإشعاعي في المصانع والمنشئات.
- القيام بحمالات تطوعية مثل التشجير، تنظيف الساحات العمومية والمقابر ..الخ

- رسكلة النفايات الناجمة عن الإنتاج والعمل على إعادة تصنيعها بطريقة سليمة.
- عقد ندوات تحسيسية لفائدة الأفراد والتشجيع على ترشيد الموارد الطبيعية والحفاظ عليها.

من أهم المنظمات البيئية غير الحكومية التي لديها مكتب في الجزائر أو في إطار ذلك نجد منظمة السلام الأخضر، التي تهدف إلى المعالجة المتكاملة لكل جوانب التلوث البيئي وإلى الحفاظ على ما تبقى من البيئة سليما من خلال مجابهة التلوث بكل مصادره، وكذا استقطاب أفراد المجتمع للاهتمام بالبيئة. وذلك من أجل خلق رأي بيئي ضاغط يساعد في صنع قرارات تحمي البيئة والمجتمع، ففي 2010 أعدت تقرير ميداني يبين الإحصائيات والمعطيات المتعلقة باستنزاف الشركات الأوروبية لثروات الدول الإفريقية لاسيما الجزائر، مستغلة أوضاعها المالية والاقتصادية، وخول التقرير الحكومات الأوروبية المسؤولية عن استمرار هاته السياسات وتداعياتها الوخيمة على البيئة البحرية في هذه الدول.[29]

كما عرضت *Greenpeace* طريقة التنقيب عن الغاز الصخري جنوب الجزائر في بيان لها سنة 2015 مبينة الآثار البيئية الضارة لهذا المشروع، مما أدى إلى تأجيج الشارع في منطقة عين صالح، وهو ما ضغط على الحكومة لكي تتراجع عن هذا المشروع.[30]

كذلك منظمة آر 20 التي أسسها شوارزنيغر سنة 2010 بدعم من الأمم المتحدة، وتعد تحالف بين حكومات محلية وشركات خاصة ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية ومعاهد مالية ومؤسسات، وتكمن مهمتها في المساعدة على تنفيذ المشاريع ذات انبعاث قليل الكاربون. وقعت الجزائر اتفاقية شراكة مع المنظمة في 26-06-2013 بين عمارة بن يونس الوزير السابق للتهيئة العمرانية والبيئة والمدنية وشوارسنيغر خاص بمنطقة حوض المتوسط بوهران، هذا الأخير أجرى محاضرة علمية ثم ندوة صحفية للحث على الإنقاص من خطر انتشار ثاني أكسيد الكاربون، ذلك أن الجزائر حسب إحصائيات المنظمة الدولية للتقييس الإيزو، تحتل المرتبة 49 عالميا من بين البلدان التي تطلق بها أعلى معدلات ثاني أكسيد الكربون، ونظرا للمجهودات المتكاثفة بين منظمة آر 20 ومؤسسات الدولة الجزائرية أشادت منظمة أوبك بالمشروع الجزائري لاحتجاز غاز ثاني أكسيد الكربون بعين صالح.[31]

أما في مجال تسيير النفايات فقد وقعت يوم 20 فيفري 2021 الوكالة الوطنية اتفاقية مع 14 منظمة غير حكومية وجمعيات مختصة في البيئة من بينها المنظمة الجزائرية للبيئة والمواطنة، مؤسسة الامتياز للبيئة والتنمية المستدامة... وغيرها وذلك من أجل تكريس العمل

التشاركي الفعلي بين الوكالة والمجتمع المدني في مجال تسيير النفايات، بهدف ترسيخ ثقافة بيئة سليمة وتطوير قطاع تسيير النفايات في الجزائر.

ولغرس روح المواطنة البيئية في نفوس الأطفال والشباب تقوم هذه الجمعيات بإجراء مسابقـات مختلفـة متعلقـة بالبيئـة على غـرار "أنظف حيي" أو "أنظف مدرستي"... مع منح جوائز تحفيزية.

كما يبرز دور المنظمات البيئية غير الحكومية بالجزائر، في تحسيس المواطنون وأصحاب القرار بالمشاكل البيئية، وإيصال المعلومات المتعلقة بالبيئة وحقيقة مشاكلها للجمهور كما هي دون تحريف أو تشويه، كما تقوم بتحذير الرأي العام وقوى الشعب بكل ما قد يتسبب في تدمير البيئة.

كما تسعى معظم المنظمات البيئية غير الحكومية بالجزائر إلى الترويج لمفهوم التسويق الأخضر الذي يقصد به: «عملية إستراتيجية تهدف إلى إرضاء حاجات المالكين مقابل مكافأة مقبولة مع عدم الإضرار أو التأثير في الأفراد والبيئة الطبيعية».[32]

ويهدف هذا البرنامج إلى التركيز على إنتاج سلع بدون نفايات بدلا من التخلص منها، وكذا تدوير المنتجات بعد انتهاء المستهلك من استخدامها مع استخدام مواد صديقة للبيئة وقابلة للتدوير في التغليف.[33]

يبقى أن نقول أن المنظمات البيئية غير الحكومية في الجزائر رغم قلتها تسعى مع العديد من الجمعيات إلى نشر الوعي البيئي في المجتمع الجزائري خاصة من خلال مواقع التواصل الاجتمـاعي، وكـذا من خـلال المحاضـرات والمعـارض والنـدوات التي تجـرى في معظـم ولايـات الجزائـر.

3/ التحديات التي تواجه المنظمات البيئية غير الحكومية بالجزائر:

رغم المجهودات التي تقوم بها هذه المنظمات إلا أنه تصطدم دائما بعراقيل تحول دون قيامها بالأدوار المنوطة بها سواء تعلق الأمر بصعوبات ذاتية نابعة منها بصفة مباشرة أو عراقيـل متعلقـة بصانع القـرار الجزائري أو حتى لها علاقـة بالبيئة في حد ذاتها ويمكن رصدها في:

- نقص التشريعات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، فليس لها وجود حتى في القانون الدولي أي ليس هناك اعتراف لهم كأشخاص اعتباريين وهو أمر تعاني منه معظم المنظمات غير الحكومية، حيث لا يعترف إلا بممثلي الدول ذات السيادة، وغير مسموح

للمثلين غير الحكوميين باكتساب هذا الدور القضائي والتفاوض مع الدول والوقوف أمام المحاكم الدولية. وبالنسبة للقوانين الجزائرية فقد ضيقت على نشاطهم وهو ما نستشفه من نص المادة 23 رقم 12-06 والتي قيدت حرية التعاون مع الجمعيات الأجنبية وكذا المنظمات غير الحكومية بوجوب الحصول على الموافقة المسبقة للسلطة المختصة.[34] مما يعرقل حرية عمل هذه الكيانات والتي قد تتعرض للتجميد من طرف السلطات المحلية بحجة التدخل في شؤون الدولة.

- العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي تواجه المنظمات البيئية في قيامها بنشاطاتها خاصة صعوبة الحصول على قاعدة بيانية تخص الواقع البيئي الجزائري فرغم وجود تشريعات في القانون الجزائري تحمي البيئة فلا يوجد قانون واضح يخول السلطة للمنظمات البيئية غير الحكومية ولا لكل مؤسسات المجتمع المدني للتدخل في حال خرق هذه القوانين ولا حتى لحماية البيئة فدور هذه الكيانات لا يعدو أن يكون شرفيا.
- تعاني المنظمات غير الحكومية في العالم وفي الجزائر على وجه خاص من مشكلة التمويل فبالرغم من مصادر التمويل المتعددة سواء الذاتي والنابع من الأنشطة والبرامج والخدمات التي تقدمها والذي يعد محدودا، وأيضا الحكومي فوفقا للقانون الجزائري تستفيد بصورة مباشرة من الدعم المركزي لوزارة البيئة وتهيئة العمران، وبالرغم من وجود هبات ووصايا من جهات دولية كصندوق البيئة العالمي، وصندوق شراكة الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر، والبنك الدولي..... إلا أنها مرتبطة -كما سبق الإشارة- بموافقة السلطة المختصة مما جعل البنية التحتية لهذه الكيانات تعاني من مشكلات عديدة على رأسها ضعف الميزانية التي ينجم عنها مشكلة المقر وتجهيزه.
- ضعف الرغبة التوعية في مجال حماية البيئة في ظل غياب إطار قانوني يكفل حرية إنشاء المنظمات الخاصة بالبيئة.
- نقص الثقافة البيئية لدى المواطن الجزائري والواضحة من خلال رمي النفايات في الشارع، حرق الأشجار.... وغير ذلك وكذا الاستهانة بالبرامج والندوات والمحاضرات الخاصة بالبيئة مما صعب عمل هذه الكيانات.

خاتمـة:

من خلال هذه الورقة البحثية التي تبين الأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع البيئة والمنظمات البيئة غير الحكومية والذي يعد من المواضيع الحديثة التي تكتسي أهمية كبيرة بسبب تزايد هذه الكيانات وفاعلية مساهمتها في الحوكمة البيئية والحوكمة التشاركية والأثر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تفرضه خاصة في الجزائر. وعلى ضوء ما تقدم يمكن الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

النتائـج:

- ✓ حماية البيئية ومعالجة مشاكلها والعمل على الحد منها، هي مهمة تشاركية ليست مقتصرة لا على الدولة ولا على القطاع الخاص ولا على المنظمات البيئية غير الحكومية وحدها فهي تفاعل كل هذه الكيانات في إطار الحوكمة البيئية على عكس المنظمات البيئية غير الحكومية التي تمارس نشاطاتها في الدول المتطورة التي لها تقاليد في المشاركة السياسية والاجتماعية للمواطنين، فهي في الدول النامية كما في الجزائر تعاني من الحيز الضيق المسموح لها فيه بالعمل والذي أصبحت تحتله المنظمات غير الحكومية للدفاع عن البيئة، فالواقع أنها لا تزال مكبلة بضغوط كثيرة تمارس عليها من قبل الدول تحول دونها ودون القيام بمهامها.
- ✓ تشكل المنظمات البيئية غير الحكومية فاعلا بارزا في مجال النظام العالمي الجديد، الأمر الذي يمكن أن يساهم في إعطاء وتوسيع فرص التعاون الدولي في المجال البيئي. كما أن الجهد التوعوي والاقتصادي والسياسي الذي تلعبه في إرساء الأمن البيئي.
- ✓ من خلال ما تم رصده يتبين الدور المحدود الذي تسمح به الجزائر للجمعيات البيئية والمنظمات البيئية غير الحكومية من خلال تشريعاتها والذي يقتصر على التربية والثقافة البيئية والتحسيس لنشر الوعي البيئي بين المواطنين في حين يغيب دورها الأساسي والمحوري في صياغة وبلورة السياسات العامة البيئية.

التوصيـات:

في الأخير لقد توصلنا لعدد من التوصيات التي يمكن من خلالها أن تساعد في أن تؤتى المنظمات البيئية غير الحكومية دورها المنوط بها في حماية البيئة وهي:

- ✓ يرتبط تحقيق الأمن البيئي بتجسيد مقاربة تشاركية تضم مختلف الفواعل المعنية بحماية البيئية، وأبرزها المنظمات البيئية غير الحكومية. والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ

من المنظومة الدولية بشكل عام والجزائرية بشكل خاص لذا وجب إعطائها مجال أوسع سواء من الناحية القانونية أو من خلال تذليل العراقيل البيروقراطية التي تعطل عملها كواحدة من أهم المساهمين الفاعلين في المجتمع المدني والحوكمة التشاركية.

- ✓ توفير آليات التنسيق بين المنظمات البيئية غير الحكومية ومراكز القرار في الجزائر عن طريق عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة للوصول إلى سياسات بيئية مشتركة.
- ✓ تفعيل التحرر المالي للمنظمات البيئية غير الحكومية لتفعيل نشاطاتها البيئية من خلال إعادة النظر في المادة 23 من القانون 12-06.
- ✓ منح المنظمات غير الحكومية في الجزائر حق التصويت خلال المؤتمرات الوطنية الخاصة بالبيئة بالإضافة إلى منح مجال أوسع للمنظمات غير الحكومية خاصة أنها تتجاوز العراقيل البيروقراطية بسهولة كبيرة فهي لا تعاني من الثقل البيروقراطي الذي تعاني منه مؤسسات الدولة حيث تتمتع بمرونة اكبر في أداء مهامها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

[1] **حمد ياسر خواجة، دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي**، قطر، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، 2009.

[2] صالح زياني، مراد بن سعيد، **مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي**، (الجزائر: دار قانة، 2013).

[3] عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008).

[4] عثمان بقيبش، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).

[5] كمال المنوفي، **قضايا البيئة في مصر بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية**، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003).

[6] معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992).

[7] منظمة الأمم المتحدة، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية،(نيويورك، مجلس حقوق الإنسان،2013).

[8] نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**،(الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2005).

2/ رسائل الدكتوراه والماجستير:

[1] رضوان سلامه، الإعلام والبيئة –دراسة استطلاعية لعينة من الثانويين والجامعيين -مدينة عنابة نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005-2006

[2] غنية أبريز، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010).

[3] كمال طير، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، مذكرة ماجستير غير منشورة، (كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2015).

[4] نوال قلوش، الأمن البيئي ودوره في تحقيق التنمية بجنوب حوض المتوسط -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2019،2).

[5] وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، كلية الحقوق، 2007.

3/ المقالات العلمية:

[1] حنان أوشن،" مقاربة الأمن البيئي في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م2، ع 3، 2018.

[2] خالد محمد غانم، " مشكلة الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية" .مجلة السياسة الدولية، م 46، ع 186، 2011.

[3] رابح زغوني،" فرص المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية: بين تحصيل الدور وتفعيل الصوت". مجلة الناقد للدراسات السياسية، م04، ع 02، 2020.

[4] رابح لعروسي، الجمعيات البيئية كفاعل أساسي لحماية البيئة في الجزائر قانون 10/03، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد8، العدد48، مارس2019

[5] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 19 ،2008.

[6] عبد الحق زغدار وآخرون، " المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية". مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع17، 2018.

[7] فاطمة الزهراء زرواط، جهاد بن عثمان، " التقييم الاقتصادي للتلوث البيئي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر". مجلة الاستراتيجية والتنمية، م04، ع07، 2014.

[8] منى ظواهرية،" نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م 04، ع 07، 2014.

[9] هيبة نامر، عمر فرحاتي،" دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة", مجلة دفاتر السياسة والقانون، م13، ع 01، 2021.

[10] هدى معيوف وآخرون، التسويق الأخضر في الجزائر، آفاق للدراسات الاقتصادية، العدد06، 2019.

[11] يعقوب بلبشير،" أبعاد مفهوم الأمن البيئي والتنمية المستدامة في التشريع الجزائري والمواثيق الدولية". مجلة الفقه والقانون، ع68، 2018.

ثانيا/ المراجع باللغة بالأجنبية:

[1] Jeecme Fromageau,, Philippe Gutinger , droit de l'environnement, (Paris : édition Eyralles, , 1993).

[2] M. Betsillm, Michele, CorellEisabeth, The influence of nongavennental Negotiation, NCO, Diplomacy, (London :Massachusetts Institute of technologie, 2008).

الهوامش:

[1] كمال طير،**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2015)، ص 10.

[2] رابح زغوني،" فرص المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية: بين تحصيل الدور وتفعيل الصوت". **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، م04، ع 02، 2020، ص 78.

[3] كمال المنوفي، **قضايا البيئة في مصر بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية**،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003)، ص 193.

[4] صالح زياني، مراد بن سعيد، **مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي**، (الجزائر: دار قانة، 2013)، ص 112.

[5] عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 293.

[6] M. Betsillm, Michele, CorellEisabeth, **The influence of nongavennental Negotiation, NCO, Diplomacy**, (London :Massachusetts Institute of technologie, 2008), p 48.

[7] :سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 19 ،2008 ، ص ص 13-14.

[8]:معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992)، ص 16.

[9]نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**،(الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2005)، ص 290.

[10] - المكان نفسه.

[11] خالد محمد غانم، " مشكلة الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية". **مجلة السياسة الدولية**، م 46، ع 186، 2011، ص 30.

[12] المكان نفسه.

[13] المكان نفسه.

[14] Jeecme Fromageau,, Philippe Gutinger , **droit de l'environnement**, (Paris : édition Eyralles, , 1993), PP 124-125**.**

[15] **حمد ياسر خواجة، دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي**،(قطر: المركز الدولي للأبحاث والدراسات، 2009)، ص 34.

[16] منظمة الأمم المتحدة، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية،(نيويورك، مجلس حقوق الإنسان،2013).

[17] عثمان بقيبش، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص 80.

[18] حمد ياسر خواجه، مرجع سابق، ص 38.

[19] رضوان سلامه، الإعلام و البيئة –دراسة استطلاعية لعينة من الثانويين و الجامعيين –مدينة عنابة نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 158.

[20] غنية أبريز، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص 107

[21] رضوان سلامه، مرجع سابق، ص 159.

[22] فاطمة الزهراء زرواط، جهاد بن عثمان، " التقييم الاقتصادي للتلوث البيئي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر". **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، م04، ع07، 2014، ص 110.

[23] المكان نفسه

[24] المرجع نفسه، ص113

[25] غنية أبريز، مرجع سابق، ص158.

[26] رابح لعروسي، الجمعيات البيئية كفاعل أساسي لحماية البيئة في الجزائر قانون 10/03، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد 8، العدد 48، مارس 2019، ص 326.

[27] المرجع نفسه، ص 328.

[28] كمال طير، مرجع سابق، ص 43.

[29] عبد الحق زغدار وآخرون، " المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية". مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 17، 2018، ص 194.

[30] المرجع نفسه، ص 195.

[31] غنية أبريز، مرجع سابق، ص 107.

[32] (هدى معيوف وآخرون، التسويق الأخضر في الجزائر، آفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، 2019، ص 142).

[33] المرجع نفسه، ص 144.

[34] المادة 23 من قانون 12-06 المتعلق بالجمعيات، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، سنة 2012.